المرصد

عين على الأحداث

الخميس 12 نوفمبر 2020 | 35 صفحة | العدد 139 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

تراجع السراج عن الاستقالة..

خلفيات القرار وتداعياته في المشهد الليبي

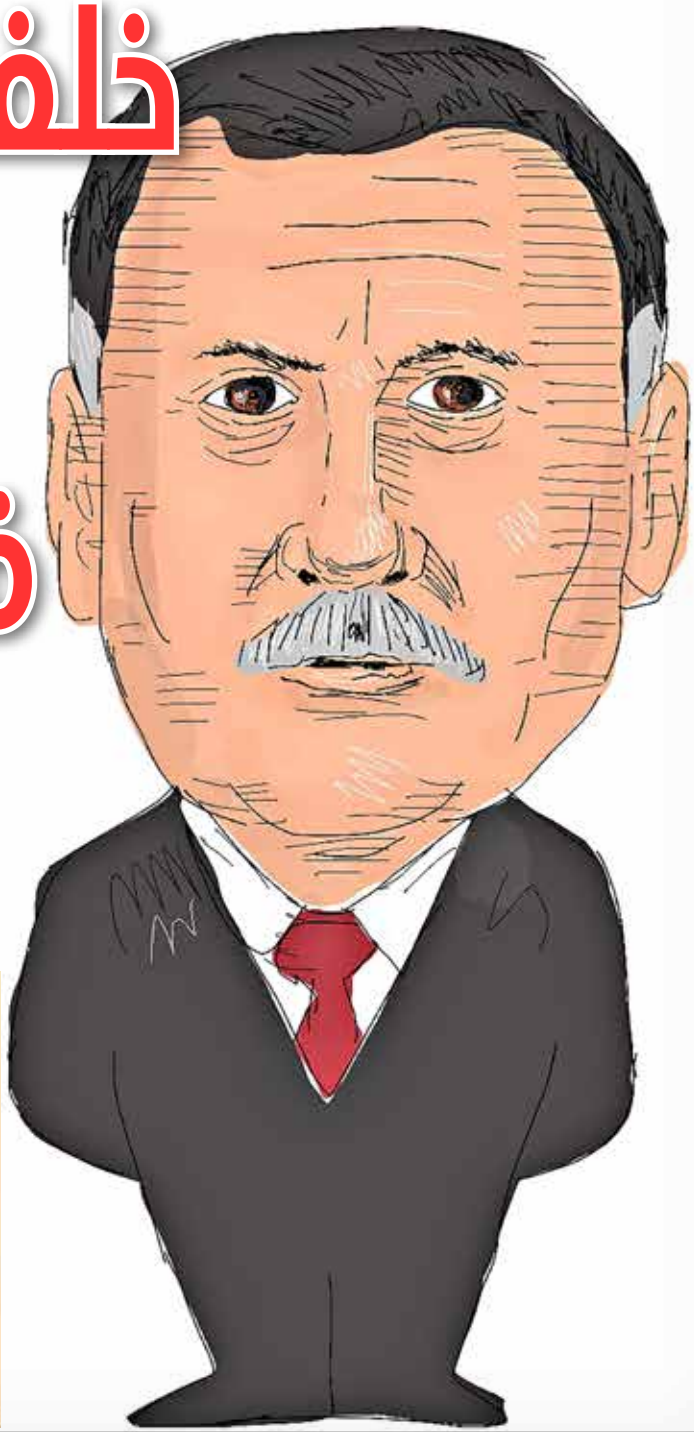

معتوق.. السراج قام بمناورة الاستقالة معتمدا على عامل الزمن

23

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

تراجع السراج عن الاستقالة

تذبذب المشهد يتواصل

مجلة «المرصد»

لا ينفك المشهد السياسي في ليبيا عن التغير في ظل تذبذب المواقف وتبدل الأحداث وهو ما مثل عقبة كبيرة أمام الوصول الى تسوية شاملة في البلد الذي يعاني منذ سنوات من تبعات العدوان الغربي في العام 2011 والذي جعله ساحة خلفية للتنظيمات الارهابية والمليشيات المسلحة التي استغلت الفراغ الأمني نتيجة استمرار الانقسامات بين الفرقاء وعجزهم عن ارساء سلطة موحدة.

آخر مشاهد التذبذب في المواقف جاء مع اعلان رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية عن تراجعه عن استقالته من منصبه والتي وعد بتقديمها في نهاية أكتوبر.وأرجع السراج أسباب هذا التراجع الى ما أسماه «استجابة للطلبات الملحة الداخلية والخارجية ولكي لا يحدث فراغ سياسي»،على حد تعبيره.

وقال السراج «تراجعت عن الاستقالة التي كنت أنويها نهاية أكتوبر الجاري استجابة للطلبات الملحة الداخلية والخارجية ولكي لا يحدث فراغ سياسي».وشكر السراج مجلس النواب الموازي في طرابلس، والمجلس الأعلى للدولة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقادة الدول الصديقة، على دعوتهم له للاستمرار في مهامه حتى انتهاء جولات الحوار، وتشكيل مجلس رئاسي جديد .

وكان السراج قد أعلن في منتصف سبتمبر الماضي أنه سيقدم استقالته ويسلم مهامه في نهاية أكتوبر الحالي لحكومة جديدة تنبثق عن الحوار القائم الآن بين الأطراف الليبية. واتهم حينها أطرافا لم يسمها ووصفها بالمتعنتة بالعمل على عرقلة الحكومة بشكل لافت ومتكرر، مؤكدا أن كل هذه الأمور «جعلت الحكومة تواجه صعوبات وعراقيل جمة في أداء واجباتها على النحو الأمثل». وتعالت أصوات حلفاء رئيس حكومة الوفاق تدعو لإبقائه في منصبه فترة أخرى إلى حين اتفاق الفريقين على حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي جديد.وطالب رئيس مجلس الدولة خالد المشري، السراج قبل قراره بيوم واحد بـ «الاستمرار في أداء مهامه حتى اختيار مجلس رئاسي جديد، تجنباً لأي فراغ سياسي، ومن أجل استقرار البلاد»،وفق قوله.

ولفت في خطابه الرسمي الموجه لرئيس حكومة الوفاق إلى أن «طلبه جاء للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، واقتراب ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس، الذي سيناقش إعادة تشكيل المجلس الرئاسي، وإجراء انتخابات وطنية في أقرب

كان السراج قد أعلن في منتصف سبتمبر الماضي أنه سيقدم استقالته ويسلم مهامه في نهاية أكتوبر الحالي لحكومة جديدة تنبثق عن الحوار القائم الآن بين الأطراف الليبية.واتهم حينها أطرافا لم يسمها ووصفها بالمتعنتة بالعمل على عرقلة الحكومة بشكل لافت ومتكرر.

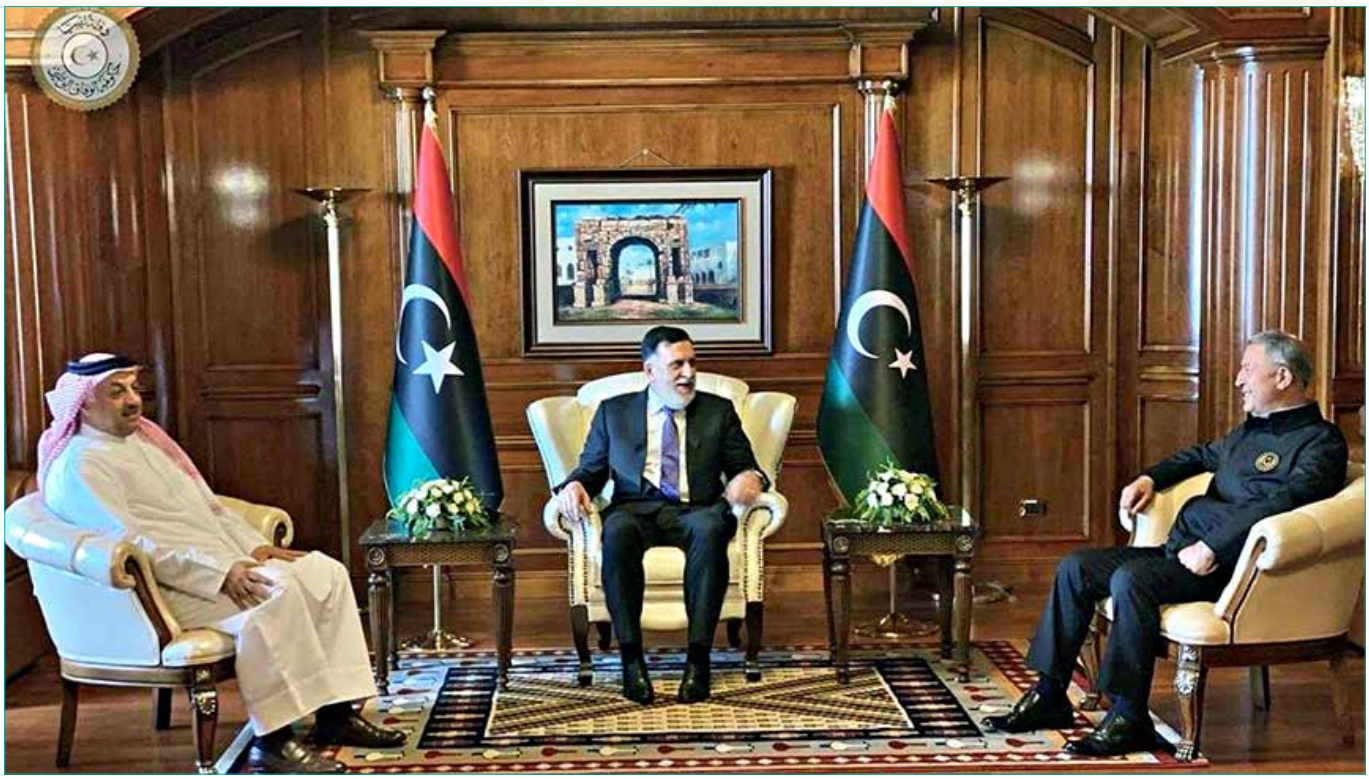

وقت ممكن، واختيار سلطة تنفيذية فاعلة».وأشار إلى أن استقالة السراج ستؤدي إلى فراغ في السلطة التنفيذية، في توقيت حرج».وفق تعبيره.

من جانبها،أعربت ستيفاني وليامز المبعوثة الأممية لدى ليبيا بالإنابة، «عن أملها مواصلة السراج عمله، حتى يحين الوقت الذي يقرر فيه ملتقى الحوار السياسي الليبي تكليف سلطة تنفيذية جديدة.فيما طلب وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، من السراج، خلال اتصال هاتفي بينهما، الاستمرار في أداء مهامه طوال فترة الحوار الليبي.

وربط مراقبون بين اعلان السراج تراجعه عن الاستقالة وزيارته الغير معلنة الى تركيا،حيث جمعه لقاء برئيس الاستخبارات التركية ومن قبله الرئيس رجب طيب أردوغان لدفعه لبقاء في السلطة، ونقلت «العربية» عن مصادر قولها أن التراجع عن الاستقالة اتفق عليه قبل أكثر من أسبوعين،مشيرة الى أن تركيا والإخوان ودولاً أخرى تسعى لتقليص الدور المصري في ملف ليبيا.

واثار اعلان السراج استقالته، انزعاجا وغضبا تركيا واضحا من هذا القرار،وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حينهاللصحافيين في أنقرة «تطور مثل هذا، وسماع مثل هذه الأخبار، كان مزعجاً بالنسبة إلينا». وأشار إلى أن وفوداً تركية قد تعقد محادثات مع حكومة السراج الأسبوع المقبل.وفق تعبيره.

واعتبر الكثيرون ان سبب الانزعاج التركي يتمثل في ان استقالة السراج ستنعكس سلباً على اتفاقياتها الأمنية والاقتصادية، الموقعة مع حكومته، لذا ضغطت عليه للتراجع عن قراره.وسبق أن منح السراج تركيا اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية، في نوفمبر (تشرين الثاني) 2019، استخدمته في صراعها للتنقيب عن الغاز والنفط في البحر الأبيض المتوسط مع عدة دول

تعتبر تحركات المحور التركي القطري في الساحة الليبية،بحسب المتابعين للشان الليبي محاولة جديدة لاجهاض الحوار السياسي الليبي وتحجيم تأثيره ومفعوله في تغيير المعادلة على الأرض. حيث تعتبر ترتبط الدولتان بقوة بتيار الاسلام السياسي وعلى رأسه جماعة «الاخوان».

أوروبية، تتقدمها فرنسا واليونان وقبرص، إلى جانب توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية واقتصادية عدة، قدرت قيمتها بمليارات الدولارات.

وتزايد انزعاج تركيا في اعقاب توقيع اتفاق وقف اطلاق النار الدائم بين الاطراف الليبية،وتكشف ذلك بوضوح بعد تصريحات عديدة لمسؤوليها عقب الإعلان عن الاتفاق،حيث شككت في نجاحه، وكشفت عن رفض صريح لنصوصه الداعية إلى وقف التدخلات الخارجية، وإخراج القوات الأجنبية، في مدة لا تتجاوز 90 يوماً.

وبالتزامن مع ذلك،تحركت قطر لدعم حكومة السراج من خلال توقيع اتفاق أمني بين طرابلس والدوحة،رغم أن ما جرى الاتفاق عليه وتوقيعه من أعضاء اللجنة الأمنية المشتركة بجنيف ينصّ على إلغاء الاتفاقيات الأمنية والعسكرية السابقة ومغادرة المرتزقة والمدربين العسكريين الأجانب.وندد ت قيادة الجيش الوطني في شرق البلاد،بالاتفاق واعتبره مراقبون دليلا على مواصلة قطر التدخل في الشأن الليبي.

وتعتبر تحركات المحور التركي القطري في الساحة الليبية،بحسب المتابعين للشان الليبي محاولة جديدة لاجهاض الحوار السياسي الليبي وتحجيم تأثيره ومفعوله في تغيير المعادلة على الأرض.حيث تعتبر ترتبط الدولتان بقوة بتيار الاسلام السياسي وعلى رأسه جماعة «الاخوان»،وتسعى لفرضه على المشهد السياسي الليبي منذ سنوات خدمة لأجندتها.

وتشير هذه التطورات الى أن تراجع السراج عن الاستقالة قد لا يؤثر على المحادثات الليبية الجارية ولكنه يرسخ المزيد من التدخلات التركية والقطرية في الشأن الليبي حيث تسعى انقرة والدوحة الى التمسك بدعم حلفائها في غرب البلاد دعما لنفوذه ومصالحها التي اقامتها تحت مظلة حكومة الوفاق.ويرى مراقبون أن هذه التدخلات هي العقبة الحقيقة أمام ارساء السلام في ليبيا.

> ربط مراقبون بين اعلان السراج تراجعه عن الاستقالة وزيارته غير المعلنة الى تركيا،حيث جمعه لقاء برئيس الاستخبارات التركية ومن قبله الرئيس رجب طيب أردوغان لدفعه لبقاء في السلطة.

بعد تراجع السراج عن الاستقالة

هل يهدد القراّ مناخ الثقة الهش؟

شريف الزيتوني

عندما أعلن فائز السراج، في النصف الثاني من سبتمبر الماضي عن استقالته، كان الرأي العام الليبي متفائلا بأن تغييرا ما يحصل في ليبيا، خاصة أنها تزامنت مع استقالة مماثلة لحكومة عبد الله الثني، وغضب عام تشهده ليبيا ليس على الوضع الأمني فحسب، بل أيضا على كل المستويات الخدمية والاقتصادية، في ظل استفحال الفساد وتأثر البلاد من انقسام السلطات وتعنت كل الأطراف في البقاء على مواقف تبيّن مع الوقت أنها مجرّد تعطيل لمسيرة النهوض والإصلاح، وارتهان لخيارات خاطئة لم يغب عنها الدور الخارجي الذي تحكمه المصالح أكثر مما يشغله حال الليبيين. لكن ذلك الإعلان فتح بابا للنقاش حول جدية الخطوة ومدى تأثيرها على مستقبل الحالة السياسية في البلاد.

في خطاب استقالته وقتها، قال رئيس حكومة الوفاق، إنه لن يتجاوز شهر أكتوبر لمنح موقعه لحكومة جديدة تتعامل مع التطورات السياسية التي تعيشها البلاد، وللظروف التي رافقت عمله منذ تسلّمه السلطة، ممن قال إنهم يكيدون المكائد والمؤامرات لعرقلته، ما جعله يواجه تحدّيات كبيرة، لم يعد من الممكن المواصلة معها.

وقال السراج في ذلك الخطاب إنه آثر الصمت لفترة طويلة من أجل «التوصل إلى توافقات مرضية لتعبر البلاد إلى شاطئ الأمان، لكن المناخ السياسي يعيش حال استقطاب حادة جعلت كل محاولات حل الأزمة غاية في الصعوبة»، في إشارة إلى حالتين، الأولى وهي مكشوفة من خلال الخلاف التام مع «معسكر الجيش» الذي يبني خياراتها على النقيض مما تخطط له الأطراف النافذة في طرابلس وعلى رأسها الأطراف الإسلامية بجناحيها السياسي والمسلّح. والحالة الثانية داخليا، حيث احتدم الخلاف بينه وبين محيطه القريب سواء في المجلس الرئاسي أو في المصرف المركزي وسط اتهامات متبادلة بالتجاوزات المالية والإدارية.

في جانب آخر كانت التخمينات تذهب في سياق الضغط الخارجي على الفرقاء الليبيين من أجل التسريع بحل الأزمة، وذلك لا يكون إلا باستقالة رأسيْ الحكومتين (الوفاق والمؤقتة)، وهو تحليل منطقي بالنظر إلى الارتباطات التي لا تخفى على أحد والتي بالتأكيد لها قدرتها على إقناع الطرف القريب إليها بتلك الخطوة. وإذا كان حلفاء (المؤقتة) اختاروا عدم التعليق أو إرسال رسائل رضى عما يتم التخطيط له، كانت أنقرة في وادٍ آخر رافض لقرار السراج محاولة بكل الطرق إثناءه عن ذلك، حيث قال

> عندما أعلن فائز السراج، في النصف الثاني من سبتمبر الماضي، كان الرأي العام الليبي متفائلا بأن تغييرا ما يقع في ليبيا، خاصة أنها تزامنت مع استقالته مماثلة لحكومة عبد الله الثني، وغضب عام تشهده ليبيا ليس على الوضع الأمني فحسب، بل أيضا على كل المستويات الخدمية والاقتصادية.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بكل وضوح إن «تطورا مثل هذا، وسماع مثل هذه الأخبار، كان مزعجاً بالنسبة إلينا»، معلنا في ذلك الوقت أن بلاده سترسل وفدا لفهم ما يقع في طرابلس.

الواقع أن تركيا، لا تهتم بالسراج، كاسم وإلا حتى كصفته رئيسا لحكومة الوفاق، بل ربما يكون لديها البديل الجاهز وهو معروف للجميع تقريبا. التفكير التركي مصلحي بالأساس، فأردوغان أبرم قبل ذلك اتفاقات لا يحلم بها لو كانت ليبيا في وضع مختلف، ويعرف جيدا أن استقالة السراج قد تضع تلك الاتفاقيات على طاولة النقاش في أي تسوية مقبلة، خاصة أنها وقعت عبر المساومة بالإسناد العسكري في طرابلس والذي كان له دور في تغيير سير المعارك.

من خلال كل تلك التصريحات يذهب التفكير إلى أن الرجل جاد في مغادرته، والواقع أن الضغط الذي يعيشه في منصبه موجود، لكن العارفين بحقيقة الكواليس في طرابلس كانوا يدركون أن ما يقوله السراج مجرّد تهدئة لشارع كاد يقتحم عليه غرفة نومه احتجاجا على الفساد وتردي الخدمات الأساسية، لكن بمجرّد عودة الهدوء خرجت أصوات من داخل البلاد وخارجها تنادي بالتراجع عن تلك الاستقالة، بحجج مختلفة، والأكثر تكون حججا لمصالح خاصة، خاصة من قبل التشكيلات المسلحة التي قد تتهدد

** قال السراج في ذلك الخطاب إنه آثر الصمت لفترة طويلة من أجل «التوصل إلى توافقات مرضية لتعبر البلاد إلى شاطئ الأمان، لكن المناخ السياسي يعيش حالة استقطاب حادة جعلت كل محاولات حل الأزمة غاية في الصعوبة».

** إذا كان حلفاء (المؤقتة) اختاروا عدم التعليق أو إرسال رسائل رضى عما يتم التخطيط له، كانت أنقرة في وادٍ آخر رافض لقرار السراج محاولة بكل الطرق إثناءه عن ذلك.

مصالحها إذا تم الوصول إلى تسوية شاملة في المرحلة المقبلة.

ووسط تلك الدعوات اختار السراج الصمت، خاصة أن الأحداث تسارعت عبر عقد لقاءات ثنائية بين فرقاء السياسة والسلاح، في أكثر من منطقة عربية وغربية للخروج بنقاط يُبنى عليها في الحل السياسي، آخرها الاتفاق الذي وقّع في جنيف على وقف إطلاق النار بين الجانبين، من أجل البدء في عملية سياسية جدّية والتي ستكون تونس بعد أيام قليلة مقر مداولاتها.

كانت تلك التطورات إذن، تغطية عما يقع في طرابلس من تخمينات، لينتهي الأمر بتراجع فائز السراج عن استقالته. وإذا كان القرار الأول مصورا ومنقول تلفزيونيا، جاء الثاني في بيان مقتضب، معلنا أنه جاء تحت طلب القوى الدولية بعدم ترك الفراغ قبل الوصول إلى حل سياسي يعيد الاستقرار للبلاد، لكنه في الحقيقة قد يخفي حرجا من رئيس المجلس الرئاسي في مواجهة من استبشروا بخطاب المغادرة.

في مكان كطرابلس، قد تُفهم بعض الدعوات الدولية بالتراجع عن الاستقالة، في ظل التهديدات التي تمثلها المجموعات المسلحة غير المنضبطة حتى في ظل وجود مؤسسة حكم، فما بالك والموقع تسييري أو فارغ، لكن العدول عن الاستقالة في جانب آخر، قد يفتح بابا للتشكيك من الطرف المقابل والذي سيفسر خطوة السراج بأنها لعب على الوقت وربح للنقاط هو ما يهدد مناخ الثقة الذي بدأ العمل عليه في اللقاءات التي عقدت في المغرب ومصر وبرلين وجنيف.

أيام قليلة تفصل الفرقاء الليبيون عن ملتقى تونس والذي سيسبقه لقاء تحضيري في غدامس. كل المؤشرات كانت ترسل رسائل إيجابية بأن هناك حلا في الأفق، في ظل الغضب العام من اسمرار الهشاشة الأمنية والسياسية، لكن قد تكون الخطوة الأخيرة للسراج عثرة أخرى في مسار حل الأزمة، وهذا ستحدده تصريحات ممثلي النواب والمؤقتة الذين يعتبرون واجهة التسوية السياسية في البلاد.

** التفكير التركي مصلحي بالأساس، فأردوغان أبرم قبل ذلك اتفاقات لا يحلم بها لو كانت ليبيا في وضع مختلف، ويعرف جيدا أن استقالة السراج قد تضع تلك الاتفاقيات على طاولة النقاش في أي تسوية مقبلة، خاصة أنها وقعت عبر المساومة بالإسناد العسكري في طرابلس والذي كان له دور في تغيير سير المعارك.

** أيام قليلة تفصل الفرقاء الليبيون عن ملتقى تونس والذي سيسبقه لقاء تحضيري في غدامس. كل المؤشرات كانت ترسل رسائل إيجابية بأن هناك حلا في الأفق، في ظل الغضب العام من اسمرار الهشاشة الأمنية والسياسية، لكن قد تكون الخطوة الأخيرة للسراج عثرة أخرى في مسار حل الأزمة، وهذا ستحدده تصريحات ممثلي النواب والمؤقتة الذين يعتبرون واجهة التسوية السياسية في البلاد.

لماذا تصر بعض الأطراف في طرابلس على إثناء السراج عن الاستقالة؟

نجاة فقيري

في 17 سبتمبر 2020، أعلن رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج،استعداده لتسليم السلطة قبل موفى شهر أكتوبر، في كلمة وجهها للرأي العام الليبي والدولي، داعيا لجنة الحوار المتعهدة بتشكيل السلطة التنفيذية الجديدة، تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، إلى اختيار مجلس رئاسي ومجلس وزراء جديدين يخلفان المجلسين المنصبين وفقا لمقررات مؤتمر الصخيرات في المغرب في عام 2015.

وتأتي استقالة فايز السراج وسط وضع داخلي مضطرب ،حيث جابت المظاهرات شوارع طرابلس و اندلعت في باقي مدن الغرب الليبي،وتجاذبات خارجية حادة حول الملف الليبي وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية، و محاولات حثيثة لإرساء حل سياسي شامل ينهي الأزمة الليبية التي طال أمدها، وينفذ الإتفاقات المعطلة. وأفاد السراج أن استقالته جاءت على خلفية صعوبة الوضع و تعرض حكومته»للمؤامرات» بقوله «لم تكن الحكومة تعمل في الأجواء الطبيعية وحتى شبه الطبيعية منذ تشكيلها، وكانت تتعرض كل يوم للمؤامرات داخليا وخارجيا، وواجهت الكثير من الصعوبات في أداء مهامها.»

و أضاف «منذ توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر، سعينا بين الأطراف الموجودة على الساحة السياسية الليبية لتوحيد مؤسسات الدولة، والمناخ السياسي لا يزال يعيش حالة استقطاب جعل كل المباحثات الهادفة إلى إيجاد تسويات سلمية، شاقة وفي غاية الصعوبة».

قرار الإستقالة لاقى ترحيبا محليا و إقليميا و دوليا حيث ثمن الجميع هذه الخطوة» الجريئة» التي تنم عن إحساس مشترك بالمسؤولية بين الأطراف الليبية و خاصة بعد إعلان الجيش الوطني الليبي عن عودة ضخ النفط الليبي و رفع الحصار عن المنشآت النفطية.

لكن و قبيل انتهاء شهر أكتوبر،مساء الجمعة 29 أكتوبر 2020، أعلن رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج تراجعه عن الإستقالة قائلا «تراجعت عن الاستقالة التي كنت أنويها نهاية أكتوبر الجاري استجابة للطلبات الملحة الداخلية والخارجية ولكي لا يحدث فراغ سياسي».

سيناريو الإستقالة «من الكتابة إلى الإخراج» اعتبره الكثير من المحللين «متوقعا» و«مراوغة» للعودة من «الباب الكبير» للبروز في المرحلة الإنتقالية التي تعيش ليبيا على وقعها مع التطور السريع للمحداثات و الأحداث. جاء هذا التراجع»الذي لم يكن مفاجئا إلى حد ما» في وقت تستعد فيه الأطراف الليبية للجلوس إلى طاولتي تفاوض جديدتين هامتين، واحدة في تونس تتعلق بالمسار السياسي،

> السراج: «تراجعت عن الاستقالة التي كنت أنويها نهاية أكتوبر الجاري استجابة للطلبات الملحة الداخلية والخارجية ولكي لا يحدث فراغ سياسي».

والثانية داخل البلاد للمرة الأولى بمدينة غدامس، لوضع اللمسات النهائية على اتفاق وقف إطلاق النار«الهام» الذي أفرزه لقاء جنيف.

أكد رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج أن أطرافا دولية و محلية،ألحت عليه ليتراجع عن إستقالته، و على غرار برلين التي أكدت في بيان لها أن «بقاء السراج في منصبه سيضمن الاستمرارية المؤسساتية والتنفيذية»، و الأمم المتحدة التي أفادت مبعوثتها الأممية إلى ليبيا بالإنابة، ستيفاني ويليامز، أنها تؤيد بقاء السراج لفترة مؤقتة بغية تنفيذ الاتفاق على وقف إطلاق النار الدائم الذي تم التوصل إليه خلال محادثات جنيف الأسبوع الماضي. فقد طالب السفير الأمريكي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند ، فايز السراج البقاء في منصبه لفترة أطول قليل، فيما أعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تصريحات صحفية سابقة، عن استياء بلاده من قرار السراج الاستقالة من منصبه.

كما ناشدت أطراف داخلية السراج التراجع عن إستقالته» لتجنب الفراغ السياسي، في وقت تسير فيه البلاد نحو الحل و تغيير السلطة بطبيعة سير بنود الإتفاقيات إذ أصر حلفاء السراج على بقائه في منصبه الى حين اتفاق الفريقين المتنازعين في ليبيا على حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي جديد .

و قد أفاد بيان أصدره المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي عن السراج أنه «من الضروري أيضا الاستناد إلى بيانات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ووزارتي الخارجية الألمانية والإيطالية، والسفارة الأمريكية، المتناغمة مع بيانات مجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، ورئيس المحكمة العليا، الذين يدعمون تأجيل تسليم المهام حتى تجتمع الأطراف الليبية للتوصل إلى حل وتوافق سياسي حول المرحلة المقبلة».

طالب المجلس الأعلى للدولة والبرلمان السراج بالاستمرار في أداء مهامه حتى اختيار مجلس رئاسي جديد ، إذا صرح رئيس مجلس الدولة خالد المشري أنه قد طالب السراج ،قبل قراره بيوم واحد ، بـ «الاستمرار في أداء مهامه حتى اختيار مجلس رئاسي جديد ، تجنبا لأي فراغ سياسي، ومن أجل استقرار البلاد»، مفيدا أن «طلبه جاء للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، واقتراب ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس، الذي سيناقش إعادة تشكيل المجلس الرئاسي، وإجراء انتخابات وطنية في أقرب وقت ممكن، واختيار سلطة تنفيذية فاعلة».

وقالت نائبة طرابلس في مجلس النواب الليبي سعاد السويح، في تصريح إعلامي، أن «وجود فائز السراج في منصبه وممارسة مهامه هو بمثابة عدم الذهاب الى مجهول أو عدم الدخول في العديد من الصراعات والاختلافات وزيادة الاستقطابات السياسية. لذلك طالبت العديد من المؤسسات وكذلك العديد من الدول والامم المتحدة بقاء السيد فائز في السلطة وممارسة مهامه وكذلك أيضاً تعديل وزاري واصلاحات يقوم بها لزيادة تمكين الحكومة من عملها».

صرح رئيس مجلس الدولة خالد المشري أنه قد طالب السراج ،قبل قراره بيوم واحد، بـ «الاستمرار في أداء مهامه حتى اختيار مجلس رئاسي جديد، تجنبا لأي فراغ سياسي، ومن أجل استقرار البلاد».

من جانب آخر أعلنت القوات المساندة بغرفة سرت الجفرة ،التابعة لقوات «بركان الغضب»، في بيان لها، دعم المجلس الرئاسي في أداء مهامه «إلى حين الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات». مشيرة إلى أن البيان صادر عن القوات المساندة وقوى سياسية واجتماعية وقوات موجودة على الأرض تؤكد ضرورة استمرار المجلس الرئاسي في أداء مهامه إلى حين الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات، كما تطالبه بـ«إجراء تعديل وزاري فاعل بعيدا عن المحاصصة والمساومة لتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين مهما كانت توجهاتهم السياسية ومناطقهم المختلفة»، وفق ما جاء في نص البيان.

و لم ينسى البيان الإشارة من جديد إلى رفض القوات المساندة، للنتائج المترتبة على أي لقاءات وحوارات «ما لم تتبين آلية اختيار أعضائها وكيفية اتخاذ القرار بينهم»، في إشارة إلى قائمة المشاركين في الحوار السياسي المعلنة من جانب البعثة الأممية،مؤكدة بأن ما يترتب من لقاءات وحوارات مزمع عقدها خلال الأيام القادمة «لا تعنينا نتائجها ما لم تتبين أعضائه وكيفية إتخاذ القرار بينهم،» وفق قولهم.

هنا تطرح التساؤلات حول حقيقة الأسباب التي تدفع بعض الأطراف المطالبة بتأجيل إستقالة السراج و الداعمة لبقائه على رأس حكومة الوفاق،«حفاظا على استقرار البلاد وتجنبا للفراغ السياسي»، التي سينالها نفس مصير رحيله إذا ما قرر ذلك، استقالة ستزعع عروشا كثيرة، خاصة أن أبرز بندين في الإتفاقيات هما تغيير سياسي جذري بمكتب تنفيذي جديد و خروج المليشيات و المرتزقة الأجانب نهائيا من التراب الليبي. ليكون إرساء هذه البنود و تطبيقها على أرض الواقع«صفعة قوية» و مزلزلة بل ومجتثة لجذور كثيرة فاقمت الأزمة الليبية و عمقتها.

** أعلنت القوات المساندة بغرفة سرت الجفرة ،التابعة لقوات «بركان الغضب»، في بيان لها، دعم المجلس الرئاسي في أداء مهامه «إلى حين الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات».

** تطرح التساؤلات حول حقيقة الأسباب التي تدفع بعض الأطـراف المطالبة بتأجيل إستقالة السراج و الداعمة لبقائه على رأس حكومة الوفاق.

الإستقالة و التراجع

السراج.. والارتهان المكشوف للخيارات التركية

رامي التلخ

أعلن فائز السراج رئيس المجلس الرئاسي في 16 سبتمبر 2020 نيته الاستقالة من منصبه في أكتوبر 2020، وتسليم جميع مهامه إلى سلطة تنفيذية جديدة، يجري التفاوض بشأن تشكيلها بين طرفي النزاع في ليبيا.

وقال السراج: «أعلن للجميع رغبتي الصادقة تسليم مهامي في موعد أقصاه آخر شهر أكتوبر.. على أمل أن تكون لجنة الحوار استكملت عملها واختارت مجلسا رئاسيا جديدا ورئيس حكومة».

ولم يتأخر تفاعل أنقرة مع هذا المستجد حيث كانت تركيا أول المنزعجين من رحيل رجلها في ليبيا واستقالته، وأعرب عن ذلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي أعلن بعد يوم واحد من إعلان الاستقالة، أن بلاده منزعجة من قرار استقالة رئيس حكومة الوفاق الليبية.

وتعليقا على قرار السراج بالتنحي، قال إردوغان: «تطور مثل هذا، سماع مثل هذه الأخبار، يزعجنا»، مشيرا إلى أن الوفود التركية لن تتوقف عن محاولة إقناع السراج بالتراجع عن القرار.

وأضاف أردوغان «بهذه اللقاءات سنوجه هذه القضية إلى الاتجاه الذي يجب أن تسلكه»

جدير بالذكر أنه سبق للسراج منح تركيا اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية، في نوفمبر 2019، استخدمته في صراعها للتنقيب عن الغاز والنفط في البحر الأبيض المتوسط مع عدة دول أوروبية، تتقدمها فرنسا واليونان وقبرص، إلى جانب توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية واقتصادية عدة، قدرت قيمتها بمليارات الدولارات. وكان الطرفان يستعدان لتوقيع اتفاقية جديدة، تحصل بموجبها أنقرة على حقوق ضخمة في التنقيب والاستكشاف

السراج: «أعلن للجميع رغبتي الصادقة تسليم مهامي في موعد أقصاه آخر شهر أكتوبر.. على أمل أن تكون لجنة الحوار استكملت عملها واختارت مجلسا رئاسيا جديدا ورئيس حكومة».

في مواقع النفط والغاز في ليبيا.

ما يفسّر بداهة سرّ إنزعاج أنقرة من هذه الخطوة التي ستفقدها لا محالة ورقة مهمة وفارقة في الدّاخل الليبي تجعل من موقفها أكثر قوة في المنطقة بأسرها.

ويرجع مراقبون استقالة السراج إلى التصدع صلب حلف العاصمة طرابلس، الذي بدأ منذ انتهاء العملية العسكرية، التي شنَّها الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، على مدار عام كامل فضلا عن أنها تدخل في إطار تصفية الحسابات القديمة والجديدة، التي ظلت مُستترة لفترة قبل أن تكشف عنها أحداث التظاهرات الشعبية في طرابلس في الأشهر الأخيرة.

المساعي التركية يبدو أنها أتت أكلها إذ لم يتأخر تفاعل السراج مع أعلانه العدول عن استقالته من منصبه، التي تقدم بها قبل شهرين تقريباً، محدداً زمن تنفيذها نهاية أكتوبر الحالي، بعد مطالبات من داخل ليبيا وخارجها، لبقائه على رأس الحكومة في طرابلس حتى نهاية جولات الحوار الليبي، التي وصلت إلى مراحل متقدمة أخيراً.

وفي توضيحه لقراره، قال السراج:«تراجعت عن الاستقالة التي كنت أنويها نهاية أكتوبر استجابة للطلبات الملحّة الداخلية والخارجية ولكي لا يحدث فراغ سياسي».

وجاء قرار التراجع بعد أن أجرى السراج اتصالاً بالرئيس التركي طيب رجب أردوغان، أكد خلاله تضامن الشعب الليبي مع الشعب التركي بعد وقوع الزلزال بمدينة أزمير.

يشار إلى أنه في وقت سابق أكدت المبعوثة الأممية إلى ليبيا بالإنابة، ستيفاني ويليامز، أنها تؤيد بقاء السراج لفترة مؤقتة بغية تنفيذ الاتفاق على وقف إطلاق النار الدائم الذي تم التوصل إليه خلال محادثات جنيف مؤخراً.

جدير بالذكر أنه في الآونة الأخيرة تعالت أصوات داخل ليبيا تدعو لإبقائه في منصبه فترة أخرى إلى حين اتفاق الفريقين على حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي جديد.

هذا التوجه من الأساس الذي وضع هذا التاريخ لتنفيذ الإستقالة في ظل رزنامة طويلة من اللقاءات و الحوارات لإرساء مؤسسات مستقرة جعل متابعين للشأن الليبي يشككون في جدّيتها.

من ذلك،تستضيف تونس، التاسع من نوفمبر الحالي، ملتقى الحوار السياسي الليبي حسب ما أعلنت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز، في بيان، استئنافا للمحادثات الليبية-الليبية الشاملة، استنادا لمخرجات مؤتمر برلين بشأن ليبيا والذي انعقد في 19 يناير/كانون الثاني الماضي.

وتبذل تركيا جهودًا كبيرة من أجل الحفاظ على تواجد السراج في منصبه إذ حاولت توصيل تصور للجهات الدولية ومنها الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم

** الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أعلن بعد يوم واحد من إعلان الاستقالة، أن بلاده منزعجة من قرار استقالة رئيس حكومة الوفاق الليبية.

** جاء قرار التراجع بعد أن أجرى السراج اتصالاً بالرئيس التركي طيب رجب أردوغان، أكد خلاله تضامن الشعب الليبي مع الشعب التركي بعد وقوع الزلزال بمدينة أزمير.

المتحدة بالإنابة، ستيفاني وليامز، بأن رحيل السراج يمكن أن يحدث فراغًا سياسيًا في ليبيا، وهو الأمر الذي اتضح بعد تراجعه عن استقالته.

في ذات الإطار،التقت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز، الجمعة في أنقرة، وزير الخارجية التركي مولود أوغلو للتباحث في آخر المستجدات على الساحة الليبية، والتحضيرات الجارية لملتقى الحوار السياسي المرتقب في تونس، والضغط لدعمها المفاوضات الجارية، والنتائج التي تفضي إليها، وقالت في بيان، «أوغلو أبدى ترحيب بلاده بحل سلمي وسريع للأزمة الليبية، عبر ملتقى الحوار السياسي المباشر، بين الفرقاء».

يشار إلى إلي أن ليبيا تشهد فوضى وأعمال عنف منذ سقوط نظام معمر القذافي في العام 2011، وقد سعت الأمم المتحدة،، إلى إطلاق مفاوضات عدة بين الأطراف المتنازعة من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل ولكن جميع الاجتماعات باءت بالفشل.

هذا الفشل مردّه بالأساس التوغل الأجنبي في الداخل الليبي الذي تمثله بالأساس تركيا التي ما فتئت تكون حجرة عثرة أمام التوصل إلى إتفاق سياسي ينهي كابوس الفوضى و الإنفلات الأمني.

> وبذلت تركيا جهودًا كبيرة من أجل الحفاظ على تواجد السراج في منصبه إذ حاولت توصيل تصور للجهات الدولية ومنها الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة، ستيفاني وليامز، بأن رحيل السراج يمكن أن يحدث فراغًا سياسيًا في ليبيا.

أنقرة والدوحة

محاولات لنسف مسارات الحل الليبي

رمزي زائري

رغم التطورات الايجابية المتسارعة التي يشهدها الملف الليبي مؤخرا ،منذ الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار برعاية أممية خلال أكتوبر المنقضي ،و مع انطلاق المشاورات السياسية التمهيدية بين الأطراف الليبية وصولا إلى اللقاءات المباشرة المنتظرة يوم التاسع من نوفمبر في تونس العاصمة ،إلا أن الشكوك تحوم حول هذه «الخطوات الإيجابية» ،خاصة بالنظر إلى التحذيرات من التدخلات الخارجية الرامية إلى إفشال جهود «التوافق الليبي-الليبي».

إذ يحذر مراقبون من خطورة محاولات أنقرة والدوحة لتأزيم الموقف الليبي من خلال دعم حكومة الوفاق من جانب، وإمدادها بآلاف المسلحين والمرتزقة، ويرون كذلك أنه بينما لا تتورع تركيا الإعلان صراحة عن طمعها في الثروات الليبية، ونقل المسلحين إلى ليبيا، تتكفل قطر بالإنفاق على جلب الجماعات المسلحة والمرتزقة وتصدير التوتر إلى دول جوار ليبيا.

تحركات مكثفة

تسارعت في الآونة الأخيرة وتيرة التحركات الدبلوماسية و زيارات مسؤولو حكومة الوفاق وقيادات تنظيم الإخوان في ليبيا إلى كل من تركيا وقطر ،في حين ذكر مراقبون أن هذه التحركات تهدف إلى تعويم الحوار السياسي الليبي وتحجيم تأثيره ومفعوله في تغيير المعادلة على الأرض.

وكان رئيس مجلس الدولة خالد المشري ،وصل إلى الدوحة حيث التقى بأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني وبمسؤولين قطريين آخرين ،و ذلك بعد أيام من زيارة مماثلة قام بها وزيرا الداخلية والخارجية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا ومحمد سيّالة، وقعا خلالها اتفاقية أمنية مريبة مع قطر.

كما تأتي زيارة المشري لقطر بعد ساعات من وصول رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج إلى طرابلس قادماً من تركيا.

وتأتي كل هذه التحركات بالتزامن مع إعلان السراج عدوله عن الاستقالة من منصبه بذريعة توالي الدعوات المنادية ببقائه لفترة مؤقتة ،وعلى الرغم من محاولة البعض خلط الأوراق في المشهد الليبي، فإنها كشفت حقيقة من يرغب في الحل السياسي ومن يعرقل هذا المسار

> كلّما أحرز الليبيون تقدما وتقاربا سياسيا من خلال جلسات الحوار فقدت أنقرة والدوحة نقاطا جديدة في تنفيذ مشروعيهما المشترك في المنطق

السلمي ليبيا ودوليا.

واعتبر متابعون للشأن الليبي أنّ "ما يُفهم من زيارة المشري إلى الدوحة والتحركات الدبلوماسية لحكومة الوفاق قبلها، هو محاولة لتثبيت الأمر الواقع في ليبيا والتقليل من أهمية جلسات الحوار التي ترعاها الأمم المتحدة" وهو ما "يخدم مصلحة حكومة الوفاق وتركيا وقطر".

ومن جانبه، علّق المحلل هشام الحاجي في تصريح صحفي، بأنّ "التحركات الدبلوماسية لحكومة الوفاق باتجاه الراعي الأول لها تهدف أساسا إلى التمسك باتفاق الصخيرات (2015) مرجعية وحيدة للحل السياسي، ومن ثمة تحجيم دور المجتمع الدولي ودول الجوار ومساعيها إلى تثبيت حل سياسي سلمي في البلاد".

وأشار الحاجي إلى أنّ "التحركات التي تقوم بها حكومة الوفاق في الاتجاهات الداعمة لها تكشف أن هناك توجها لتحييد المسار السياسي الذي لا تنظر إليه أنقرة بعين الرضا، لا سيما في النقطة المتعلقة بتفكيك الميليشيات وطرد كل المرتزقة إلى خارج البلاد" وفق تعبيره.

بدوره، لفت المحلل السياسي محمد العلاني إلى أنّ "أنقرة والدوحة لم تبديا انسجاما مع المواقف الدولية الداعية إلى إرساء حلّ سلمي سياسي في ليبيا وفق مرجعيات مسارات الحوار التي رعتها الأمم المتحدة، ما يعني أنّ هناك تململا لديهما من افتكاك المبادرة وتغيير الشرعيات والمعادلات برمتها بما يربك مخططاتهما في البلد".

> أنقرة والدوحة لم تبديا انسجاما مع المواقف الدولية الداعية إلى إرساء حلّ سلمي سياسي في ليبيا

اتهامات للبعثة الأممية

يأتي هذا فيما تواجه البعثة الأممية انتقادات ليبية حادة بسبب اختيارها أكثر من 45 مشاركا ينتمون لتنظيم الإخوان الإرهابي مقابل 30 آخرين يمثلون باقي

الأطياف والمكونات الليبية.

وفي المسار السياسي الليبي تجري تونس ترتيبات استضافة 75 مشاركا في الملتقى السياسي الشامل في 9 نوفمبر/تشرين الثاني، والذي عقدت البعثة الأممية اجتماعات تحضيرية له عبر الفيديو، الثلاثاء الماضي.

وكانت بعثة الأمم المتحدة قد أعلنت يوم الجمعة 23 أكتوبر توقيع اتفاق تام ودائم لوقف إطلاق النار من قبل وفدي اللجنة العسكرية المشتركة الليبية (5+5)، نيابة عن الجيش الليبي في حكومة الوفاق الوطني والقيادة العامة للجيش الوطني الليبي.

وتضمن الاتفاق إلزام جميع الوحدات العسكرية والتشكيلات المسلحة المتواجدة على خطوط التماس العودة إلى معسكراتها، ومغادرة جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب ليبيا، في غضون فترة أقصاها ثلاثة أشهر، كما نص الاتفاق على تعليق جميع الاتفاقات العسكرية الخاصة بالتدريب داخل ليبيا مع مغادرة أطقم التدريب البلاد، وإنشاء غرفة عمليات أمنية مشتركة تتولى اقتراح وتنفيذ ترتيبات أمنية خاصة لتأمين المناطق التي تم إخلاؤها من الوحدات العسكرية والتشكيلات المسلحة.

كما نص الاتفاق على تشكيل قوة عسكرية مشتركة محدودة العدد من عسكريين نظاميين تحت قيادة غرفة عمليات مشتركة لردع أي انتهاكات لوقف إطلاق النار، والبدء الفوري بحصر وتصنيف جميع المجموعات والكيانات المسلحة على كامل التراب الليبي، سواء التي تم ضمها لمؤسسات الدولة أم لا، وسوف يتم وضع آلية وشروط لإعادة دمج أفرادها، وبشكل فردي، في مؤسسات الدولة، بدعم ومشاركة من الأمم المتحدة.

أعقب هذا الإتفاق إعلان الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة ستيفاني وليامز، انطلاق المشاورات السياسية التمهيدية بين الأطراف الليبية المسماة «ملتقى الحوار

> التحركات الدبلوماسية لحكومة الوفاق تعكس مخاوف جدية من مخرجات الحوار ومن فقدان أوراق استعملتها حكومة السراج لسنوات لخدمة المشروع التركي القطري في ليبيا

السياسي الليبي» التي بدأت عملها يوم 26 أكتوبر عبر آلية الاتصال المرئي، وسوف ينطلق اللقاء المباشر يوم التاسع من نوفمبر في تونس العاصمة.

وفق البيانات الرسمية للأمم المتحدة، تستهدف المشاورات التمهيدية إيجاد توافق ليبي حول سلطة تنفيذية موحدة وحول الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات الوطنية في أقصر إطار زمني ممكن من أجل استعادة سيادة ليبيا وإعطاء الشرعية الديمقراطية للمؤسسات الليبية.

وذكرت الأمم المتحدة أنها تسعى من تلك الخطوة إلى دعوة ممثلي المجتمع الليبي (75 مشاركا) للوصول لتوافق عبر حوار ليبي يُعقد بناءً على مخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا، والتي تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الأمن في قراره 2510(2020) وقرار مجلس الأمن 2542(2020).

وعلى وقع المحادثات التي تعقد للمرة الأولى على الأراضي الليبية وتحتضنها مدينة غدامس، تعالت أصوات في الداخل الليبي رافضة لاتفاق وقف إطلاق النار، وجاء ذلك على لسان مفتي ليبيا المعزول الصادق الغرياني وغيره.

لكن الدعوات للحوار، سواء في ليبيا أو تونس، لا تروق لمفتي ليبيا المعزول صادق الغرياني، الذي دعا إلى مظاهرات مسلحة ضد حكومة طرابلس برئاسة فايز السراج.

وتبدو تصريحات الغرياني بشأن التحرك في مظاهرات مسلحة، دعوة نشاز من أجل عرقلة مسارات الحوار للوصول لحل سياسي ليبي، وسط جهود دولية مضنية لإيجاد حل للأزمة الليبية.

وليس الغرياني وحده المستفيد من الفوضى في البلاد على ما يبدو، فقد أعلن زعيم إحدى ميليشيات طرابلس صلاح بادي، المدرج على قائمة عقوبات مجلس الأمن الدولي، رفضه الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار.

ولم يخف بادي تمسكه بـ«الحرب والسلاح خيارا لحل الأزمة الليبية»، الأمر الذي يشي بأعمال عنف قد تشهدها الساحة الليبية، لتضع مجددا الحل السياسي في ليبيا في مهب الريح.

وقبل بادي خرج المجلس الأعلى للدولة ووزير الدفاع في حكومة طرابلس بتصريحات تقول إن الاتفاق في جنيف يستثني الاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي تم توقيعها مع تركيا.

> على وقع المحادثات التي تعقد للمرة الأولى على الأراضي الليبية وتحتضنها مدينة غدامس، تعالت أصوات في الداخل الليبي رافضة لاتفاق وقف إطلاق النار، وجاء ذلك على لسان مفتي ليبيا المعزول الصادق الغرياني وغيره.

محاولات قطرية «خبيثة» لتقويض مخرجات جنيف 5+5

عقب إعلان الأمم المتحدة وقف إطلاق النار بين الأطراف الليبية، سارعت حكومة الوفاق إلى التوقيع على مذكرة تعاون أمني مع قطر في الدوحة، خطوة وصفها المتحدث باسم الجيش الليبي اللواء أحمد المسماري، بكونها محاولة «خبيثة» لتقويض وخرق مخرجات حوار جنيف 5+5، كما صنف قطر ضمن أكبر داعم للإرهاب في المنطقة.

وفي أغسطس الماضي، كشف وكيل وزارة الدفاع بحكومة الوفاق، صلاح الدين النمروش، عن إرسال مستشارين عسكريين قطريين إلى ليبيا، لتدريب العناصر الليبية وإعطاء مقاعد لليبيا في الكليات العسكرية التركية والقطرية.

وقبل تلك الزيارة المزدوجة، أجرى المسؤولون الأتراك والقطريون والليبيون، خلال الأشهر الماضية، سلسلة من اللقاءات، حيث زار وزير الدفاع التركي ورئيس أركان جيشه، طرابلس، في 4 يوليو الماضي، وذلك بعد يومين فقط من زيارة للدوحة أجراها أردوغان، التقى خلالها أمير قطر، وتصدر الملف الليبي تلك المباحثات، إلى جانب العلاقات الثنائية، وقضايا إقليمية أخرى.

جمعت تلك اللقاءات وزيري الدفاع التركي والقطري ووزير الداخلية، بحكومة الوفاق،

في العاصمة التركية، أواخر يوليو الماضي.

ومنذ الإطاحة بنظام العقيد الراحل معمّر القذافي ،ساهمت قطر في دعم الحكومات الليبية المتعاقبة، عبر استقدام بعض الطيارين المرتزقة، من دول مثل الأكوادور، لتشغيل المقاتلات التابعة لحكومة الوفاق، من نوع «ميراج أف1»، وعمدت على تجنيد المرتزقة عبر نشر إعلان توظيف طيارين مقاتلين، يمتلكون ساعات طيران تتعدى الألف ساعة، ومن ثم إرسالهم إلى تركيا، ومنها إلى مطار مصراتة، حسب تقرير الخبراء التابعين للأمم المتحدة في العام 2017 حول ليبيا.

و لم يتوقف الدور القطري في ليبيا عند هذا الحد ، إذ دربت القوات الخاصة القطرية، مجموعات «الثوار الليبيين»، على المستوى التكتيكي و التسليحي في معسكرات تم إنشاؤها في جبل «نفوسة» غربي ليبيا، وفي مناطق أخرى شرقي البلاد، ووصلت المبالغ التي تم أنفاقها إلى 400 مليون دولار.

وشحنت الطائرات العسكرية القطرية، كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والعربات المدرعة، إلى مطارات في الشرق الليبي، وشملت هذه المعدات وسائط للاتصالات، ومعدات للرؤية الليلية، وصواريخ فرنسية الصنع مضادة للدروع، من نوع «ميلان».

و استمرت الأسلحة القطرية في التدفق إلى الأراضي الليبية خلال السنوات الماضية، واتضح ذلك بشكل كبير خلال معارك درنة عام 2018، إذ عثرت وحدات الجيش الوطني على صناديق تحمل شعار الجيش القطري، داخل منزل قائد ما يسمى بقوة حماية درنة التابعة لتنظيم القاعدة، عطية الشاعري، إلى جانب العثور على هويات ووثائق، تتعلق بما يسمى «ألوية قطر».

ويعول الدور القطري والتركي العدائي لإعادة بناء الدولة في ليبيا، على إفشال العملية السياسية، إذ شككت أنقرة -عقب إعلان الأمم المتحدة على التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار وبدء الحوار التمهيدي السياسي- في تماسك وقف إطلاق النار فهو أمر غير قابل للتحقيق «بدرجة كبيرة».

و يرى مراقبون أنه «كلّما أحرز الليبيون تقدما وتقاربا سياسيا من خلال جلسات الحوار فقدت أنقرة والدوحة نقاطا جديدة في تنفيذ مشروعيهما المشترك في المنطقة، ما

يعني أنّ التحركات الدبلوماسية لحكومة الوفاق تعكس مخاوف جدية من مخرجات الحوار ومن فقدان أوراق استعملتها حكومة السراج لسنوات لخدمة المشروع التركي القطري في ليبيا».

لماذا يخشى أردوغان «التوافق الليبي-الليبي» ؟

وسط الترحيب الدولي الواسع باتفاق وقف إطلاق النار ،بدا الموقف التركي وكأنه استثناء ،حيث بدت أنقرة متشككة في إمكانية تطبيقه. فقد قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن الاتفاق «ضعيف المصداقية»، وإنه لم يبرم «على أعلى مستوى»، وإن الوقت سيظهر «إلى أي مدى سيصمد»، مؤكداً أن التطبيق العملي هو الأهم وليس التوقيع من خلال مثال الهدنة بين أذربيجان وأرمينيا.

ويبدو الانزعاج التركي منطقيا فالتوافق الليبي من شأنه انهاء نفوذ أنقرة في ليبيا وانهاء تواجدها العسكري ،خاصة و أن «النقطة المتعلقة بطرد الميليشيات والتشكيلات المسلحة من التراب الليبي تربك مخططات أردوغان وتجهض مشروعه القائم على تأبيد حالة الفوضى وإطالة أمد الاقتتال في ليبيا».

و بحسب الخبير المتخصص في الشأن الليبي محمد صالح العبيدي فإن «الرئيس التركي كشف من خلال موقفه هذا ومواقف أخرى مماثلة في محطات سابقة ذات علاقة بالحل السياسي في ليبيا أن أنقرة تسعى إلى إعادة خلط الأوراق في ليبيا والعودة بها إلى مربع العنف والفوضى والاقتتال لأن المشروع التركي في ليبيا لا يمكن أن يتحقق إلا في مناخ من الفوضى، وكل تقدم في اتجاه الحل السلمي يخسر به الطرف التركي موقعه في إدارة الشأن الليبي».

يبدو الانزعاج التركي منطقيا فالتوافق الليبي من شأنه انهاء نفوذ أنقرة في ليبيا وانهاء تواجدها العسكري ،خاصة و أن «النقطة المتعلقة بطرد الميليشيات والتشكيلات المسلحة من التراب الليبي تربك مخططات أردوغان وتجهض مشروعه القائم على تأبيد حالة الفوضى وإطالة أمد الاقتتال في ليبيا».

إلى ذلك حذر خبراء سياسيون من تفاهمات بين المبعوثة الأممية إلى ليبيا ستيفاني ويليامز وتركيا، حول المسار السياسي الليبي، قبل حوار تونس ،و ذكر أحمد العبود، المستشار السياسي لرئيس مجلس النواب، إن زيارة المبعوثة الأممية إلى ليبيا ستيفاني ويليامز، إلى تركيا، تهدف إلى التفاهم حول الحوار السياسي المرتقب في تونس

وأوضح العبود، أن «الزيارة ربما تأتي تخوفًا من أن يستغل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان -الذي لا يفي بتعهداته- انشغال العالم بالانتخابات الأمريكية ليقدم على مغامرة جديدة عبر مليشياته في ليبيا تقود إلى انفجار الأوضاع».

وأشار إلى أن «أردوغان استغل جائحة كورونا وضرب بقرارات برلين ومجلس الأمن بخصوص حظر توريد السلاح عرض الحائط، ونقل آلاف المرتزقة والخبراء العسكريين الأتراك والأسلحة إلى مصراتة ومعيتيقة والوطية».

وتستحوذ أنقرة على عقود تدريب الأجهزة الأمنية في ليبيا، في إطار اتفاق لتعزيز التعاون الأمني والعسكري وقع بين رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج والرئيس التركي رجب طيب أردوغان في نوفمبر الماضي. وقد بدأت منذ فترة في تنفيذ برامج تدريب لصالح قوات الوفاق في العاصمة طرابلس وفي مدينة مصراتة، وهي تحركات تثير قلقا من احتمال تشكيل جيش موال لتركيا.

وقد عملت تركيا في نهاية العام الفائت، على تفعيل مذكرة تعاون عسكري مع حكومة الوفاق، ما فتح المجال أمام تدخل مباشر أكبر لأنقرة في ليبيا، كما سعت لتمركز عسكري في قاعدة الوطية التي تلقت ضربتين لتكبد الجانب التركي خسائر كبيرة في مهامه ومعداته في مسعى لتحييد تدخلاتها، فيما ذكرت حكومة الوفاق حينها إن الضربتين كانا من «طيران أجنبي».

معتـوق

السراج قام بمناورة الاستقالة معتمدا على عامل الزمن

تقرير/ سوزان الغيطاني

أكد الكاتب الصحفي والمحلل السياسي عبد الحكيم معتوق أن رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج لم يقدم استقالته كي يتراجع عنها مضيفا في حوار مع صحيفة المرصد أن السراج قام بمناورة اعتمد فيها على عامل الزمن حيث حدد لاستقالته موعدا وربطها شرطيا بمسار الحوار السياسي وهو يدرك بأن مسار الحوار سوف يتعطل.

إلى نص الحوار:

برأيك لماذا تقدم السراج باستقالته قبل شهر تقريبا من الآن؟ ولماذا تراجع عنها؟

السراج لم يقدم استقالته وإنما كان هناك ضغط شعبي وربما حتى من أعضاء المجلس الرئاسي كي يستقيل بسبب العديد من الخروقات والتجاوزات بالإضافة للحراك الذي أطلقه الشباب تحت مسمى 23 أغسطس وطالبوه بالتنحي كل ذلك دفع السراج ليخرج بخطاب الاستقالة الذي كان عبارة عن مناورة كما أن هناك حديث عن أنه ألقاه من تركيا وليس من ليبيا والكثير من المراقبين لاحظوا أن الخطاب تم مونتاجه وحذفت منه فقرات كثيرة. وثمة من يقول إنه كان خطاب استقالة ثم تراجع عنها لأن الشارع كان يغلي فلم يكن أمامه إلا خيار الاستقالة ولكن عندما تحصل على ضمانات تركية قطرية تراجع عن الاستقالة وقام بالمناورة بالاعتماد على الزمن لأنه كان يدرك أن المسار السياسي سيتعطل ولن يؤدي لإعادة هيكلة المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق وهذا سيمكنه من البقاء في السلطة فترة أطول وبالفعل هذا ما حدث وعبرت عنه المبعوثة الأممية إلى ليبيا ستيفاني وليامز والسفير الأمريكي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند ويجب التأكيد على أن السراج لم يقدم استقالته كي يتراجع عنها إنما حدد لها موعد وربطها شرطيا بمسار الحوار السياسي وهو يدرك بأن مسار الحوار سوف يتعطل.

الشارع كان يغلي فلم يكن أمامه إلا خيار الاستقالة ولكن عندما تحصل على ضمانات تركية قطرية تراجع عنها الاستقالة وقام بالمناورة بالاعتماد على الزمن لأنه كان يدرك أن المسار السياسي سيتعطل.

كيف تقرأ توقيت تراجع السراج عن الاستقالة قبل أيام من محادثات تونس؟

التوقيت مهم بطبيعة الحال فقد كان حريا بالمسار السياسي أن يلتأم وأن يرشح عنه مجلس رئاسي من رئيس ونائبين وفقا للرؤية الأمريكية الروسية وأن تتشكل حكومة مستقلة لكن هذا كله لم يحدث وأعتقد أنه لن يحدث في القريب العاجل

ما حقيقة الدور الأممي في إثناء السراج عن قراره؟

البعثة الأممية تتحكم فيها دول نافذة ودول دائمة العضوية في مجلس الأمن ولديها مصالح استراتيجية ويبررون إثنائه عن الاستقالة بالقول إنه سيحدث فراغ سياسي وهذه ليست حقيقة لأن النظام السياسي في ليبيا ليس واحدا فليبيا منقسمة إلى حكومتين وجيشين وبرلمانين ومصرفين مركزيين وبالتالي ليس من الصحيح القول إن الاستقالة ستسبب فراغا سياسيا إنما هي ذريعة فقط للبقاء.

هل كان السراج بحاجة لمطالبات البرلمان الموزاي ومجلس الدولة كي يعدل عن استقالته؟

المطالبات بالبقاء تشكل غطاء سياسيا وإعلاميا أمام الرأي العام المحلي والعربي والدولي فهذه المناشدات أخذت طابعا رسميا وأعطت مبررا موضوعيا أمام المجتمع الدولي.

لماذا يصر «الاخوان» على بقاء السراج رغم مطالباتهم السابقة باستقالته؟

بقاء السراج ليس في صالح الإخوان فقط وإنما في صالح كل من يريد أن يستأثر بمزيد من الامتيازات ويكون معول هدم خلال عملية بناء مؤسسات الدولة الجديدة

> البعثة الأممية تتحكم فيها دول نافذة ودول دائمة العضوية في مجلس الأمن ولديها مصالح استراتيجية ويبررون إثنائه عن الاستقالة بالقول إنه سيحدث فراغ سياسي وهذه ليست حقيقة لأن النظام السياسي

ويحافظ على مكتسباته التي تحصل عليها خلال السنوات الماضية والإسلاميون لديهم مشروع ولم يجدوا أداة طيعة بديلة عن السراج تكون غطاء لهذا المشروع بمباركة من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لذلك فإنهم سوف يصرون على بقائه لاستكمال برامجهم.

برأيك متى نتوقع أن يخرج السراج من السلطة في ليبيا؟

السراج لن يخرج ببساطة من السلطة فقد جرى المجيئ به لمهمة معينة بأجل محدد وهذا الأجل لم ينتهي لأن المهمة لم تكتمل بعد وهناك حديث عن أن ظروفه الصحية لم تعد تسمح له بالاستمرار هذا أمر آخر لكن فيما يتعلق بالجانب التنظيمي فإنه سيستمر في عمله بحجة أن خروجه سيحدث فراغا سياسيا لكنه في الواقع مكلف بمهمة وما أن تنتهي هذه المهمة سيتم استبعاده حتى قبل انتهاء أجلها.

ما السيناريوهات المتوقعة بخصوص مستقبل الأجسام الناتجة عن حوار الصخيرات؟

اعتقد أن الأوراق اختلطت بعد دخول الولايات المتحدة على خط الأزمة فلا أتصور أن هذه الأجسام السياسية ستستمر طويلا لكنها ستبقى حتى يتفق الكبار على الكعكة الليبية.

ما الكلمة الأخيرة التي تقولها لنا؟

أطالب الليبيين بأن لا يستكينوا أكثر فالشعب هو مصدر السلطات وهو الملهم لكل حركات التغيير في التاريخ ولا يمكن للشعب الليبي المناضل صاحب التاريخ الزاخر بمقارعة الاستعمار لقرن من الزمن والوقوف إلى جانب الشعوب المضطهدة وحركات التحرر أن ينام نوم أهل الكهف لأن ليبيا أصبحت مستباحة إلى أبعد مدى وليس هناك رهان أخير إلا على الشارع وأتمنى أن ينتفض قريبا.

الإسلاميون لديهم مشروع ولم يجدوا أداة طيعة بديلة عن السراج تكون غطاء لهذا المشروع بمباركة من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لذلك فإنهم سوف يصرون على بقائه لاستكمال برامجهم.

افحيمة

تراجع السراج عن الاستقالة لن يؤثر على المحادثات الليبية

تقرير/ همسة يونس

في 16 سبتمبر الماضي، أعلن رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فائز السراج، عن رغبته في التنازل عن السلطة وتسليم مسؤولياته للسلطة التنفيذية التي ستنبثق عن لجنة الحوار وذلك في موعد أقصاه نهاية أكتوبر الحالي، ولكن في مساء يوم الجمعة 30 أكتوبر أعلن السراج التراجع عن تقديم استقالته من منصبه وذلك في إطار ما قاله إنه «الاستجابة لدعوات طالبته بالتراجع عن قراره»، وللحديث بشكل أكثر تفصيلا عن استقالة السراج، وأسباب تراجعه عنها، وموقف البرلمان منها، وتأثيرها على المحادثات الليبية، كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع عضو مجلس النواب صالح افحيمه، وإلى نص الحوار:

ما سر تراجع السراج عن الاستقالة؟

لا يوجد سر.. السراج في واقع الأمر لم يقدم استقالته.. هو أعلن عن نيته تقديم استقالته ولكن لم يقدمها فعليا وعلق هذه النية على شرط واضح وهو أن يتم التوافق في لجنة الحوار على إعادة هيكلة السلطة التنفيذية حيث من المفترض أن هذا ما كان سوف يحدث في اجتماعات لجنة الحوار المزمع انعقادها في تونس في التاسع من نوفمبر الجاري.

ماذا عن توقيت تراجع السراج عن الاستقالة الذي جاء قبل أيام من حوار تونس؟

في اعتقادي أن السيد السراج فعل ما فعله تحت وطأة الضغط الشعبي الذي وقع على حكومته عندما كانت أزمة الكهرباء (في طرابلس- وما حولها) تتفاقم يوما بعد يوم وتلقي بظلالها على حياة المواطنين الذين خرجوا للشوارع وعبروا عن استيائهم مما يحدث. لذلك فقد أراد أن يقول لليبيين إنه غير متمسك بالسلطة وإنه جاهز للتخلي عنها متى تم الاتفاق على من يحل محله وهو يعلم مدى صعوبة هذا التوافق.

برأيك.. هل تعرض السراج لضغوط خارجية للبقاء في منصبه؟

مما لا شك فيه أن هناك بعض الدول التي ارتبطت مصالحها بشكل كبير مع بقاء حكومة السراج على سدة الحكم وعلى رأسها تركيا وقطر. ولكن لا اعتقد أن قرار التراجع عن الاستقالة قد جاء تحت ضغط من هذه الدول. وفي اعتقادي أن قدرة حكومة السراج على تجاوز بعض الأزمات التي كادت تعصف بها في الفترة الماضية كأزمة الكهرباء والمياه هي ما جعلته يتنفس الصعداء ويشعر بضرورة التراجع عن نيته تقديم استقالته.

ما حقيقة الدور الأممي في إثناء السراج عن قراره؟

شخصيا لا استغرب ذلك فالأمم المتحدة هي من جاءت بالسراج ويهمها أن لا ينهار هذا الحل. أو لنقول ما تعتبره هي حلا للأزمة بهذا الشكل. خصوصا وأنها تسعى الآن لإيجاد البديل.

> في 16 سبتمبر الماضي، أعلن رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فائز السراج، عن رغبته في التنازل عن السلطة وتسليم مسؤولياته للسلطة التنفيذية التي ستنبثق عن لجنة الحوار وذلك في موعد أقصاه نهاية أكتوبر الحالي، ولكن في مساء يوم الجمعة 30 أكتوبر أعلن السراج التراجع عن تقديم استقالته من منصبه.

لماذا يصر «الإخوان» على بقاء السراج رغم مطالباتهم السابقة باستقالته؟

الإخوان هم جماعة براغماتيه بارعة في تجيير المواقف لصالحها حتى لو لم تكن هي من كانت خلف هذه المواقف، وبالتالي ومن هذا المنطلق فاعتقد أن مطالبتهم هذه ماهي الا لإظهار قدرتهم المزعومة.

ما هو موقف البرلمان من تراجع السراج عن الاستقالة؟

البرلمان مازال يعتبر السراج منصبا من الخارج، وليست لديه الشرعية المحلية فهو لم ينل ثقته ولم يكون يوما تحت رقابته.

برأيك هل يسعى السراج للبقاء في المشهد السياسي القادم؟

بعد تجربته هذه وحسب معرفتي بشخصيته أعتقد أنه لن يسعى إلى أن يكون جزء من المشهد القادم ولكنه لن يمانع في إطالة عمره السياسي الحالي.

هل يؤثر هذا التراجع على المحادثات الليبية؟

لا على العكس، هذا يعطي المتحاورين براحا آمنا للنقاش وعدم اتخاذ قرار تحت ضغط الوقت الذي قد يدفعهم لاختيارات غير موفقة.

> السراج فعل ما فعله تحت وطأة الضغط الشعبي الذي وقع على حكومته عندما كانت أزمة الكهرباء (في طرابلس- وما حولها) تتفاقم يوما بعد يوم وتلقي بظلالها على حياة المواطنين الذين خرجوا للشوارع وعبروا عن استيائهم مما يحدث.
>
> الأمم المتحدة هي من جاءت بالسراج ويهمها أن ألاّ ينهار هذا الحل، أو لنقول ما تعتبره هي حلا للأزمة بهذا الشكل، خصوصا وأنها تسعى الآن لإيجاد البديل.

التكبالي

السراج لم يستقل ولم يتراجع عن الاستقالة

تقرير/سوزان الغيطاني

أكد عضو مجلس النواب علي التكبالي أن رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج لم يستقل ولم يتراجع عن الاستقالة وإنما قال إنه سيسلم السلطة إذا ما تشكل مجلس رئاسي في ليبيا مضيفا في حوار مع صحيفة المرصد أن السراج كان يعلم أنه لن يتم تشكيل مجلس رئاسي جديد وبالتالي فإنه باقي في السلطة.

إلى نص الحوار:

ما الرسالة التي أراد السراج إيصالها عندما حدد موعدا لاستقالته؟

السراج أراد أن يثبت أنه رجل ديمقراطي ويستمع إلى ما تقوله الأمم المتحدة وما يريده الليبيون وحينما قال إنه سيستقيل إنما قالها لأنه يعلم أنه لن تكون هناك حكومة جديدة ولا مجلس رئاسي جديد لأن التناقضات قوية وكثيرة ولأنه يعلم أن مختلف الأطراف لن تتفق وأن بعثة الأمم المتحدة ستتصرف بطريقة لن تتمكن بسببها القوى الليبية من تشكيل حكومة جديدة.

كيف قرأت خطاب السراج الذي تحدث فيه عن الاستقالة؟

السراج لم يستقل ولم يتراجع بعد ذلك عن الاستقالة وإنما قال إنه سيسلم السلطة إذا ما تشكل مجلس رئاسي في ليبيا وهو يعلم أن هذا المجلس لن يتكون لذلك هو باقي ولكي يبقى لابد أن يكون هناك سبب لبقائه فأوعز للبرلمان الموازي لأن يطالبوه بالعدول عن الاستقالة وتقدم مجلس الدولة الاستشاري بطلب منه لكي يبقى وقبل ذلك كله قالت الولايات المتحدة إنها تفضل أن يبقى السراج حتى لا يكون هناك فراغ حين يذهب وهذه كلها مسرحية هزلية تمهد لعدم حدوث أي تغيير وأن يبقى السراج ولا أعرف إلى متى سيبقى فإذا لم يتحرك الشعب فلن يحدث شئ جديد في ليبيا.

برأيك ما مستقبل الأجسام الناتجة عن اتفاق الصخيرات؟

الأجسام التي أنتجها اتفاق الصخيرات ستبقى وتحاول أن تجمل القضية

> السراج لم يستقل ولم يتراجع بعد ذلك عن الاستقالة وإنما قال إنه سيسلم السلطة إذا ما تشكل مجلس رئاسي في ليبيا وهو يعلم أن هذا المجلس لن يتكون لذلك هو باقي.

وتقول إنها ستستفتي على الدستور وأنه سيجري عمل انتخابات وهي تدرك أنه لا يمكن الاستفتاء على الدستور في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعيشها البلاد فهناك دول كبرى لا تريد لليبيا أن تستقر ولم تعطي بعد أوامرا لتعود ليبيا لمسارها الطبيعي.

إلى أي مدى تعول على الشارع الليبي في إحداث التغيير؟

لو لم يخرج الشعب في الشوارع عن بكرة أبيه ويطالب باستقلال البلاد واستقرارها فلن يكون هناك استقرار في ليبيا فبعد أن هزموا الجيش وأجبروه على الرجوع من العاصمة طرابلس لن تعود ليبيا التي نعرفها وسوف تتقاسم المليشيات الحكم وستنهب كل شئ كما فعلت في السابق وسنستفيق ذات يوم لنجد أن ليبيا هيكل عظمي ليس بها شئ.

لو لم يخرج الشعب في الشوارع عن بكرة أبيه ويطالب باستقلال البلاد واستقرارها فلن يكون هناك استقرار في ليبيا فبعد أن وأجبروا على الرجوع من العاصمة طرابلس لن تعود ليبيا التي نعرفها وسوف تتقاسم المليشيات الحكم.

كاريكاتير

محمد قجوم